

Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

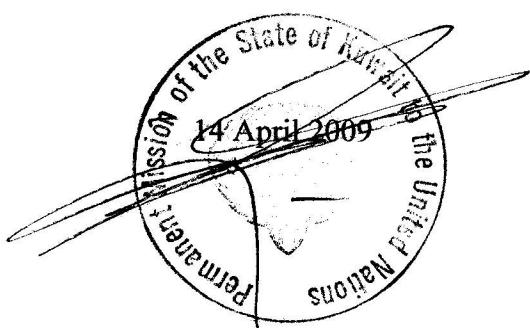


وَفِدْ دُولَةِ الْكُوَيْتِ الدَّائِرَةُ
لِدِيِ الْأَمْمِ الْمُسَيَّدَةِ
نِيُوَيُورُكُ

126/2009 – CON/6

The Permanent Representative of the State of Kuwait to the United Nations presents his compliments to the Secretary-General of the United Nations and with reference to the latter's note LA/COD/50 concerning operative paragraphs "3, 4 and 5" of General Assembly resolution 63/119 of 11 December 2008, entitled "Criminal Accountability of United Nations officials and experts on mission", and has the honour to enclose herewith the information submitted by the Government of the State of Kuwait regarding the abovementioned subject.

The Permanent Representative of the State of Kuwait to the United Nations avails himself of this opportunity to renew to the Secretary-General of the United Nations the assurances of its highest consideration.



Encl.



١٤ ابريل ٢٠٠٩

معلومات حكومة دولة الكويت
عن تنفيذ القرار ١١٩/٦٣
المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات

أولاً: فيما يتعلق بوجوب مساعدة مواطني دولة الكويت خلال عملهم بالأمم المتحدة وتوافر فرص ارتكاب هؤلاء للجرائم ذات الطبيعة الخطيرة، فإنه يلاحظ أن القانون الجزائري الكويتي يحرك المساءلة الجنائية في مواجهة هذه الطائفة من المواطنين شأن كل كويتي يرتكب جريمة في الخارج. فتنص المادة (١٢) من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ لقانون الجزاء على أنه "سرى أحكام هذا القانون أيضاً على كل شخص كويتي يرتكب خارج الكويت فعلاً معاقباً عليه طبقاً لأحكام هذا القانون وطبقاً لأحكام القانون الساري في المكان الذي ارتكب فيه هذا الفعل، وذلك إذا عاد إلى الكويت دون أن تكون المحاكم الأجنبية قد برأتة مما أسند إليه".

إن المتقدم ذكره يتكلف بالملحقة الجنائية لكل كويتي يعمل بمنظمة الأمم المتحدة لدى ارتكابه جريمة أثناء أداء هذا العمل، ويستحيل محکمته في الدول التي يعمل فيها نظراً لتمتعه بالحصانة الدبلوماسية فلدى العودة إلى الوطن تتم إجراءات المحاكمة في دولة الكويت. ◆

ثانياً: أما بالنسبة للترتيبات الأخرى الواردة من القرار ١١٩/٦٣، فإن القوانين ذات الصلة، وكذلك الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين حكومة دولة الكويت والدول الأخرى في مجال التعاون القضائي تتکلف بتنفيذ بنود القرار المشار إليه.
